

موجز السياسات الأوروبي

"الاتحاد الأوروبي" والأفكار السياسية في المتوسط



يلخص موجز سياسات "مد ريلست" هذا الموجودات التي وصلت إليها رزمة عمل "مد ريلست" الرابعة حول الأفكار السياسية في المتوسط، ويحدد الآثار المترتبة على السياسات.

نوفمبر/تشرين الثاني 2018

مقدمة

في الوقت الذي قامت فيه العديد من الأدبيات حول العلاقات الأورو-متوسطية بتقييم "الاتحاد الأوروبي" وفق معاييرها الخاصة، كانت رزمة عمل "مد ريلست" الرابعة (WP4) تهدف إلى تقييم تأثير سياسات "الاتحاد" على ترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة جنوب وشرق المتوسط، من المنظور العملي لمصالح الجهات الفاعلة، واحتياجاتها، ووجهات نظرها، وتوقعاتها، على الصعيد المحلي و"الاتحاد الأوروبي"، بهدف تحديد إجراءات سياسة شاملة، وسريعة الاستجابة، ومرنة، من أجل إعادة إحياء العلاقات الأورو-متوسطية.

عبر تبني مقاربة غير مرتكزة على أوروبا، تقوم بدورها بإعطاء صوتاً لوجهات النظر المحلية والعملية، وجدت رزمة العمل الرابعة أن أصحاب المصالح من المجتمع المدني على شواطئ المتوسط الجنوبية والشمالية يرون أنه لا يجب على "الاتحاد الأوروبي" فرض نموذج سياسي واقتصادي على جنوب المتوسط. لكن هذا الأمر لا يعني أنه يجب على "الاتحاد الأوروبي" التخلي عن دعمه للانتقالات الديمقراطية المدفوعة محلياً، ولحماية حقوق الإنسان. في الواقع، إن العكس هو الصحيح، بحيث تشير رزمة العمل الرابعة إلى الضرورة الملحة لـ "الاتحاد الأوروبي" من أجل إعادة ضبط العلاقات الأورو-متوسطية عبر وضع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في المقدمة، بدلاً من الأمن والاستقرار.

نشير في ملخص السياسات هذا إلى، أولاً، كيف يقوم أصحاب المصالح بالنظر إلى الفضاء المتوسطي وممارسات "الاتحاد الأوروبي" فيه، وثانياً، إلى السياسات البديلة التي يوصون بها.

تمثيل الفضاء المتوسطي

وقد اختلف تمثيل المتوسط، اعتمادًا على نوع الفاعلين الذين تمت مقابلتهم. وتأكيدًا على الموجودات التي وصلت إليها رزمة عمل "مد ريس" الأولى، قام أصحاب المصالح الأوروبيون المؤسسيون ببناء المتوسط كفضاء ضروري من أجل مصالح "الاتحاد الأوروبي"، وكفضاء محفوف بالمخاطر، وكفضاء متنوع جيوسياسيًا. في مقابل وجهة النظر هذه، تقوم الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والأهلي الأوروبي، ببناء المتوسط كفضاء حيث جميع أنواع الحقوق العالمية (الحقوق المدنية، والسياسية، والاجتماعية-الاقتصادية؛ وحقوق المهاجرين واللجئين؛ وحقوق المدنيين في ظلّ الحرب والاحتلال؛ وحقوق النساء) يتم انتهاكها. كذلك تقوم هذه الجهات ببناء المتوسط كفضاء يسيطر عليه "الاتحاد الأوروبي" على الصعيد الاقتصادي، وليس الجيوسياسي أو الفكري، وكذلك يرويه ك مجال حيث الفضاء المدني أخذ في انكماش، بينما الرهاب من الأجانب، والاستبداد، و"سياسة الجدار" كلها عناصر أخذت في الانتشار. هذه المقاربات المختلفة لأصحاب المصالح من المؤسسات والمجتمع المدني الأوروبي، تبرر الاختلاف في السياسات. وإذا لم يكن المتوسط فضاءً خطيرًا ولكن ممارسات مختلف الأطراف فيه تنتهك الحقوق العالمية، يجب إلقاء الضوء على الاستجابة السياسية أن تضع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في المقدمة، وليس الأمن والاستقرار.

ويقوم الفاعلون من مصر، ولبنان، والمغرب، وتونس بتقديم تمثيل مختلف للفضاء المتوسطي. ويبرز الانقسام، والتفاوت، والانفصال كالمات الثلاث الرئيسية في وصف الفضاء المتوسطي، كما يتضح في مجال السياسة، والاقتصاد/التطوير، والهجرة، والنوع الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، وكما يظهر الجدول التالي، إنّ ممارسات "الاتحاد الأوروبي" اللاسياسية، والأمنية، والتكنوقراطية في هذه القطاعات، هي المسؤولة عن إحداث هذا الانقسام، والتفاوت، والانفصال في الفضاء المتوسطي (وقد قام بعض الذين تمت مقابلتهم بالإشارة إلى ممارسات "الاتحاد الأوروبي" باستخدام مصطلح الاستعمار الحديث).

أمثلة عن الممارسات اللاسياسية، والأمنية، والتكنوقراطية

الممارسة	المجال	السياسة	الاقتصاد/التطوير	الهجرة	النوع الاجتماعي
اللاسياسية		يستمر "الاتحاد الأوروبي" بدعم الأنظمة الظالمة، عوضًا عن دعم المطالبات بديمقراطية مترسخة محليًا	لا يقوم "الاتحاد الأوروبي" باحتضان (أو حتى منع) نموذج تطوير يتجاوب مع مطالبات العدالة الاجتماعية	يسعى "الاتحاد الأوروبي" إلى إبقاء المهاجرين في البلدان المضيفة، ولكنه لا يتجاوب مع احتياجاتهم	يتجاهل نموذج "الاتحاد الأوروبي" حاجات النساء الاجتماعية-الاقتصادية
الأمنية		يعطي "الاتحاد الأوروبي" أولوية للأمن، ومنع الهجرة، ومكافحة الإرهاب	المرونة كاستراتيجية للاستقرار (وليس كاستراتيجية للتطوير)	يقوم "الاتحاد الأوروبي" جعل الجنوب عنصر شرطة خاص به	يضع "الاتحاد الأوروبي" مصالحه أولاً
التكنوقراطية		ينحاز "الاتحاد الأوروبي" للعمل مع نخب توريد الغرب ومع مجتمع مدني احترافي	عوضًا عن التماشي مع الاحتياجات المحلية، تتجاوب الرامج مع النزعات العالمية ومع الحاجة إلى تعزيز تحرير التجارة	يتم رؤية جميع الأمور من منظور الهجرة	مقاربة اختيار خاتمة التأشير

عدم فعالية "الاتحاد الأوروبي"

لم يعد "الاتحاد الأوروبي" في هذه الأيام يُعد نموذجًا في المتوسط. وقد بدأت بعض النماذج بالبروز (في تونس، وتركيا، وروسيا)، لكنها لم ترتقي بعد لتكون بديلاً. ويتم النظر إلى سياسات "الاتحاد الأوروبي" على أنها غير فعالة، وذلك لأسباب متعلقة بـ

- الخفاء: غالبًا ما تكون سياسات الاتحاد الأوروبي غير معروفة أو تحجبها سياسات الدول الأعضاء.
- عدم التماسك: يوجد تناقضات ملحوظة بين موقف "الاتحاد الأوروبي" (وبالأخص أجندة أعماله المتعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة الاجتماعية)، وبين الموقف الفردي للدول الأعضاء.
- الهوة المعترية بين التوقعات في الجنوب ومخرجات سياسات "الاتحاد الأوروبي" الفعلية: ينطبق هذا السبب بشكل خاص على مجال حقوق الإنسان. صحيح أنه يتم النظر إلى المساعدات التي يقدمها "الاتحاد الأوروبي" بشكل أكثر إيجابية من النظرة إلى المساعدات من الجهات الأخرى، إلا أن المساعدة التي يتم تخصيصها من أجل المجتمع المدني غير كافية عندما لا يتم دعمها بضغط سياسي، وبالأخص من أجل تغيير القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان، وحقوق اللاجئين والنساء، وحرية التعبير. لكن الخطاب المتحضر من جانب "الاتحاد الأوروبي" الذي يقدم الحقوق العالمية كأوروبية هو مرفوض، لأنه يحرم الجهات الفاعلة المحلية من سلطتها في القتال من أجل حقوقها.

الآثار المترتبة على السياسات والتوصيات

من أجل زيادة فعالية سياسات "الاتحاد الأوروبي" في منطقة المتوسط، اقترح أصحاب المصالح الذين تمت مقابلتهم، التحسينات التالية في ما يخص المادة، والفاعلين، والأدوات.

المادة

كما رأينا الدليل أعلاه، كان يوجد فجوة واضحة بين الديمقراطية المعلنة لـ "الاتحاد الأوروبي" ودوافع حقوق الإنسان، وبين ممارساته الفعلية في المتوسط. ولكن عوضًا عن النزعة في بروكسل لملاءمة منطقتها مع ممارساتها، يحث أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم "الاتحاد الأوروبي" على فعل العكس، وأن يقوم بشكل خاص بتوسعة أجندة أعماله المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن يقوم فعلاً بتطبيقها عبر وضع سياسة خارجية أصيلة، ومشاركة، وقائمة على حقوق الإنسان، وعبر ترك الحاجة إلى البحث، مهما كلف الأمر، عن مجالات للتوافق مع الشركاء من الدولة المعارضين. ويجب على "الاتحاد الأوروبي" أن يقوم، وبشكل ملموس، بتوسيع نطاقه في ما يتعلّق بالمادة، من أجل شمل مواضيع شاملة أكثر تتعلّق بالديمقراطية، والانتقال الديمقراطي، وحقوق الإنسان، كالتعليم، والثقافة، والحقوق الاجتماعية-الاقتصادية/العدالة الاجتماعية. كما يجب أن تقوم مقارنة قائمة على حقوق الإنسان، بتغذية علاقات المتوسط الاقتصادية، وأن تشمل هذه احترام حقوق العمال باعتبارها أولوية قصوى، وأن تركز اهتمام أكبر بالآثار الجنسانية والاجتماعية لاتفاقيات التجارة.

كذلك على القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي يجب أن يأخذها "الاتحاد الأوروبي" بعين الاعتبار على النحو الواجب في سياساته، أن تكون معنية بالتحرش الجنسي والعنف، وحتى داخل أوروبا نفسها. ويتمّ النظر إلى الاستثمار في هذه المجالات على أنه أكثر فعالية، على المدى الطويل، في المعركة ضد الاستبداد والإرهاب. بالفعل، يجب على "الاتحاد الأوروبي" أن يكون حذرًا وألا يستسلم بسهولة في المعركة بوجه الإرهاب ومسألة إدارة الحدود التي يصوّر بها النظام المصري، على سبيل المثال، كدرع ضروري في

المنطقة. ومع ذلك، في الوقت الذي يقوم فيه "الاتحاد الأوروبي" بتوسيع وتنفيذ أجندة حقوق الإنسان، لا ينبغي عليه فرض نموذج سياسي أو اقتصادي على دول مثل تونس، بل يجب أن يقر بسلطة الجهات الفاعلة المحلية في ابتكار هذه النماذج من تلقاء نفسها.

من أجل العمل في وجه نزعة جميع القوى في المتوسط، بما فيهم "الاتحاد الأوروبي"، إلى إضفاء الطابع الأمني (انظر إلى موجزات السياسة في رزمتي العمل الأولى والثانية)، قدم الفاعلون العمليون سياسة تصالح. يمكن دعم ذلك داخل البلدان (في مصر على سبيل المثال)، وأيضًا داخل الفضاء الأوروبي-متوسطي الأكبر. وفي أولى الخطوات من أجل وضع سياسة التصالح، بإمكان "الاتحاد الأوروبي" دعم البحث القادر على تحسين وصول البلدان التي كانت قابضة تحت الاستعمار، إلى الأرشيف الكولونيالي، من أجل أن تتعرف هذه البلدان على سياسات وممارسات القوى الاستعمارية من جهة. أمن من جهة أخرى، يشجع هذا البحث على دراسة الاستعمار وتأثيره على حركات الهجرة الحالية وعلى الصراعات الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية التي تمتد في المنطقة. ويمكن القيام بهذا الأمر عبر مشروع يموله برنامج البحث والتطوير التابع لـ "الاتحاد الأوروبي". وبإمكان مثل هذا البرنامج أن يساهم في وضع سياسة تصالح محلية لـ "الاتحاد الأوروبي".

الجهات الفاعلة

يجب على "الاتحاد الأوروبي" التركيز أكثر على العمل مع فاعلين أهليين ومنظمات مجتمع مدني، وأقل مع الحكومات. بالإضافة إلى دعم فاعلين من المجتمع المدني، وباهتمام خاص بأولئك المهمشين من قبل الأنظمة، يجب أن يتبنى "الاتحاد الأوروبي" موقف سياسي نقدي أكثر في ما يخص انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأنظمة القائمة. وليس بإمكان "الاتحاد" ببساطة إلقاء عاتق هذا العبء على كتف منظمات المجتمع المدني. وكما نوه أصحاب المصالح الذين تمت مقابلتهم من الشاطئين الجنوبي والشمالي للمتوسط، إنَّ تجاهل "الاتحاد الأوروبي" لتراجع حقوق الإنسان، سيجعله مستهفماً في إرساء السلطوية، خصوصاً أنه بإمكان "الاتحاد" توظيف ثقله الدولي وقدرته على ممارسة الضغط على الحكومات في ما يخص السياسات والقوانين من أجل دعم المجتمع المدني.

في حالة مصر، قام قانون المنظمات غير الحكومية الجديد بتصعيب حصول المجتمع المدني المحلي على تمويل أجنبي، وعلى تطبيق العديد من برامج، بالأخص المشاريع المعنية بالسياسة وحقوق الإنسان. لذلك من الضروري أن يقوم "الاتحاد الأوروبي" بدعم أعمال منظمات المجتمع المدني غير المنتدبة والفاصلة في مجالات الثقافة، والتعليم، والحقوق الاجتماعية-الاقتصادية.

بالإضافة، إنَّ العمل مع السلطات المحلية أكثر فعالية من العمل مع الحكومة المركزية. بإمكان "الاتحاد الأوروبي" المساعدة عبر عدم أخذ طرف مع الحكومات الفاسدة والاستبدادية، وذلك بالإشارة إلى الفساد عند حدوثه، وبالاعتراف بتزوير الانتخابات إذا كان قد حدث، وبممارسة ضغط اقتصادي في حال الانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان.

وأخيراً، ينبغي على "الاتحاد الأوروبي" أن يشير أيضاً إلى حماية الانتقال في تونس إلى الجهات الفاعلة التي تدفع باتجاه الاستقطاب في البلاد، كالإمارات العربية المتحدة.

الأدوات

ينبغي على "الاتحاد الأوروبي" خلق حوار متساوٍ مع جهات فاعلة جنوبية أهلية، عوضاً عن حوار يذهب من الأعلى إلى الأسفل. وقد أفاد المحاورون أنَّ الأموال التي تأتي من "الاتحاد الأوروبي" يجب أن تركز على قرارات الجهة الفاعلة المحلية من أجل وضع مشاريع وبرامج محلية، وليس على مجالات تركيز يتم تحديدها في "الاتحاد الأوروبي"، من قبل "الاتحاد الأوروبي". ويجب شمل الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في عملية أخذ القرار في "الاتحاد الأوروبي"، أو إلى جانب ممثلي "الاتحاد" المحليين، لكي يتم

توظيف مساعدات "الاتحاد الأوروبي" بطريقة فعالة. وعضوًا عن دعوة خبراء، ومستشارين، ومنظمات مجتمع مدني أجنبية والعمل معها، على "الاتحاد الأوروبي" أن يعمل بشكل أساسي مع الجهات الفاعلة المحلية. كما يجب على "الاتحاد" تسهيل الوصول إلى المعلومات حتى يتمكن أصحاب المصالح في الجنوب من التعرف أكثر على سياسات وفرص "الاتحاد الأوروبي". وينبغي عليه أيضًا جعل الآليات المؤسسية أقل تعقيدًا، والوصول إلى التمويل عملية أكثر تنوعًا من أجل تلبية الاحتياجات المحلية.

من أجل التعامل بطريقة فعالة مع انتهاكات حقوق المرأة في منطقة المتوسط، إلى ما وراء التركيز على الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تم تسليط الضوء عليها سابقًا، يحتاج "الاتحاد الأوروبي" إلى أن يقرن الإجراءات والمشاريع القطاعية التي تستهدف النساء بمبادرات أوسع تضع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في صلب عملها. بالفعل، كما أشار عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تمت مقابلتهم، من ضمنهم النساء، إن الأسباب وراء الانتهاكات الكثيرة لحقوق المرأة هي نفسها الأسباب وراء انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. ونذكر من بين هذه الأسباب بشكل خاص استمرارية الأنظمة الاستبدادية وتطبيق نموذج اقتصادي يفاقم اللامساواة.

وراء هذه الأمور وعلى المستوى المتعدد الأطراف، ما يتم توقعه من "الاتحاد الأوروبي" هو: أولاً، تزويد الفضاء المتوسطي بمشروع متعدد الأبعاد يضع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في المقدمة، وليس الأمن والاستقرار؛ ثانيًا، المشاركة في حوار أوسع مع جميع الجهات الفاعلة في المنطقة من أجل إزالة الارتباك والفهم الخاطئ لسياسات وأهداف "الاتحاد الأوروبي"؛ وأخيرًا، الأخذ في عين الاعتبار معنى المصلحة المشتركة، وتنوع مجالات التعاون بطرق تتجاوب مع احتياجات الطرفين. ومن شأن هذه الخطوات المساعدة على البدء بإعادة التفكير بالعلاقات الأورو-متوسطية من منظور تدارك حالة اللامساواة العميقة بين الشاطئين الشمالي والجنوبي للمتوسط.

العوامل المتغيرة في البحث

تعتمد منهجية "مديريت" الشاملة على مقارنة غير مركزية، تهدف إلى مواجهة تهميش المنظورات المحلية. يقوم هذا التقرير على استشارات متكررة مع أصحاب المصلحة. في الجولة الأولى، وبناءً على ورقة مفاهيم واستبيان مفتوح نسبيًا، قمنا بمقابلة 83 من أصحاب المصلحة في لبنان، والمغرب، وتونس (وليس في مصر بسبب الوضع السياسي التقييدي). شمل أصحاب المصلحة ممثلين لمنظمات الشباب؛ والمنظمات العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وحقوق المرأة، والأقلية، والهوية (الأمازيغية) وحقوق المهاجرين؛ ومنظمات التنمية الريفية؛ وحركات اجتماعية جديدة؛ وحركات الطلاب للمنظمات الإسلامية (غير سياسية)؛ والمنظمات المعنية بالبطالة واتحادات العمال والنقابات؛ وفي بعض الحالات أيضًا المؤسسات (في تونس). بعد ذلك قمنا بوضع نظرية واستبيان أكثر تماسكًا من أجل الجولة الثانية من الاستشارات مع أصحاب المصلحة، التي تم القيام بها مع 23 شخصًا تمت مقابلتهم في الجولة الأولى في لبنان والمغرب وتونس، وشخصين اثنين في مصر. في هذه الجولة الثانية، تم تقديم الاستبيان إلى 21 من أصحاب المصلحة في أوروبا. وقد مكنتنا هذه الخطوة من عكس النهج الاعتيادي بحيث يتم تضمين تصورات وأولويات شركاء الشاطئ الجنوبي في الصورة بشكل هامشي و / أو خلفي فقط. تمثل دعوة أصحاب المصلحة على مستوى "الاتحاد الأوروبي" للتفاعل وموضعة أنفسهم بالنسبة إلى المدخلات المنظمة الواردة من الشركاء المتوسطيين، مقارنة مبتكرة تعكس النهج المعتاد الذي يركز على أوروبا. وشمل أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم في أوروبا ممثلين عن المؤسسات الأوروبية ("خدمة العمل الخارجي الأوروبي" و"المفوضية الأوروبية")، والمنظمات الممولة من "الاتحاد الأوروبي" التي تعمل في الجوار بشكل عام أو في البحر الأبيض المتوسط على وجه التحديد، ومنظمات أوروبية أو عابرة للقومية أو دولية مستقلة تعمل على مختلف القضايا (حلّ النزاعات، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق العمال) في البحر المتوسط وكذلك في مناطق أخرى في العالم. يمثل

أصحاب المصلحة هؤلاء "مجتمع خبراء" أوروبي / عابر للقومية حول القضايا التي تم التطرق إليها في هذا التقرير (بمعنى أنهم لا يمثلون آراء الرأي العام الأوروبي وبمعنى أنهم يتعاملون مع قضايا البحر المتوسط في عملهم اليومي).

هوية المشروع

اسم المشروع

مد ريسيت

المنسق(ة)

د. دانييلا هوبر و د. ماريا كريستينا باسييلو، معهد الشؤون الدولية، روما، إيطاليا، d.huber@iaai.it ، mc.paciello@iaai.it

الائتلاف

الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان
معهد الدراسات العربية – مناهجيات البحث والتعليم، لبنان
مركز برشلونة للشؤون الدولية (CIDOB)، إسبانيا
جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر
مركز السياسات العامة والدراسات الديمقراطية، تركيا
"كلية أوروبا" في "ناتولين"، وارسو
جامعة المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس
المنتدى الدولي والأوروبي حول أبحاث الهجرة، إيطاليا
كلية إدارة الأعمال IPAG، فرنسا
معهد الشؤون الدولية، روما
جامعة دورهام، المملكة المتحدة
جامعة مولاي إسماعيل، المغرب

مخطط التمويل

برنامج إطار عمل "Horizon 2020" للبحث والابتكار – INT-06-2015: إعادة تنشيط الشراكة بين ضفتي المتوسط

المدة

April 2016 – March 2019 (36 months)
أبريل/نيسان 2016 – مارس/آذار 2019 (36 شهرًا)

التمويل

EU contribution: 2,497 million Euros
مساهمة "الاتحاد الأوروبي": 2497 مليون يورو

الموقع الإلكتروني

<http://www.medreset.eu/>

للمزيد من المعلومات

دانييلا هوبر (d.huber@iaai.it)، ماريا كريستينا باسييلو (mc.paciello@iaai.it)

قراءات إضافية

سيبيسي، مونيفيير (2017)، "بناء" الاتحاد الأوروبي "للمتوسط"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 1 (يونيو/حزيران)، <http://www.medreset.eu/?p=13370>
غولوردافا، كارينا (2018)، "العلاقات بين لبنان و"الاتحاد الأوروبي" وطرق المضي قدمًا: نتائج بحثية نوعية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في لبنان"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 12 (يونيو/حزيران)، <http://www.medreset.eu/?p=13546>

هوبر، دانييلا وماريا كريستينا باسييلو (2018)، "إعادة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 11 (يونيو/حزيران)، <http://www.medreset.eu/?p=13540>

هوبر، دانييلا وآخرون (2017)، "خطاب الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرونة ومواجهته"، في أوراق منهجية ومفاهيم "مد ريسيت"، عدد 4 (يوليو/تموز)، <http://www.medreset.eu/?p=13413>

مونرايزس، جاين، وملافة زنزي (2018)، "بحثاً عن نهج أكثر كفاءة لـ "الاتحاد الأوروبي" لحقوق الإنسان: استراتيجيات المجتمع المدني و"الاتحاد الأوروبي" في مصر"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 13 (يونيو/حزيران)، <http://www.medreset.eu/?p=13584>

منى، خالد (2018)، "دور المجتمع المدني في المغرب: نحو ديمقراطية أو أوتوقراطية؟"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 13 (يونيو/حزيران)، <http://www.medreset.eu/?p=13548>

نويرة، أسمي وحمادي رديسي (2018)، "تقييم الديمقراطية في "الاتحاد الأوروبي" وسياسات حقوق الإنسان من وجهة نظر الجهات الفاعلة التصاعديّة في تونس"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 17 (يوليو/تموز)، <http://www.medreset.eu/?p=13595>